

Distr.: Limited
18 December 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الثامنة

أبوظبي، ١٦-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرر: خيرمان أندريس كالديرون فيلاسكيس (كولومبيا)

إضافة

ثالثاً - المنع

- ١- نظر المؤتمر، أثناء جلسته السادسة المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، في البند ٤ من جدول الأعمال المعنون "المنع".
- ٢- وترأس المناقشة رئيس المؤتمر. وأشار في ملاحظاته الاستهلالية إلى القرارين ٥/٧ و ٦/٧ اللذين اعتمدهما المؤتمر في دورته السابعة. وأقرّ بالجهود التي يبذلها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، الذي كان قد تناول في اجتماعيه المعقودين في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ المواضيع التالية: تضارب المصالح، واستخدام نظم إقرارات الذمة المالية وفعاليتها، والدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها. وأشار أيضاً إلى ضرورة توفير ما يكفي من الموارد المالية لتلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يخص تنفيذ تدابير منع الفساد.
- ٣- وقدم ممثل للأمانة إلى المؤتمر معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد"، والقرار ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد". وقدم عرضاً لتحليل المعلومات بشأن تنفيذ الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على نحو ما يرد في التقرير المواضيعي المتعلق بتنفيذ الفصل الثاني (CAC/COSP/2019/9)، وعن مبادرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال المساعدة التقنية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، الرامية إلى دعم الدول الأطراف في مجال منع الفساد، بوسائل منها دعمها في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وبناء قدرات موظفي هيئات مكافحة الفساد وغيرهم من الممارسين في هذا المجال، وتقديم المساعدة التشريعية المحدّدة الأهداف، وتقديم الدعم لتعزيز النزاهة في قطاع العدل، والنهوض بالتحقيق في



بمجال مكافحة الفساد (CAC/COSP/2019/2). وسلط الضوء على العمل الذي اضطلع به المكتب في مجال التثقيف، والجهود الرامية إلى زيادة الوعي العام بالفساد. وأبرز كذلك دور المكتب كمرصد دولي للممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، وقدم إحاطة إلى المؤتمر عن أنشطة الفريق العامل المعني بمنع الفساد.

٤- وقدم ممثل الأمانة أيضاً معلومات محدثة إلى المؤتمر عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢/٧، المعنون "منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله على نحو أكثر فعالية، بما يشمل، في جملة أمور، الحالات المتعلقة بمقادير هائلة من الموجودات، استناداً إلى نهج شامل متعدد التخصصات، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، وأشار إلى المذكرة ذات الصلة من الأمانة (CAC/COSP/2019/13). وأبرز أهمية بيان أو سولو بشأن الفساد المتعلق بمقادير هائلة من الموجودات، الذي تضمن توصيات لصنّاع القرار.

٥- وأفاد معظم المتكلمين بشأن الإجراءات المتخذة، والممارسات الجيدة والتقدم المحرز في مجال منع الفساد في السنوات الأخيرة، ومن ذلك سن وتقيح وتحديث تدابير مكافحة الفساد، والتشريعات بشأن الشفافية، والوصول إلى المعلومات، والاشتراء العمومي، ومكافحة غسل الأموال، والمبلغين، والملكية الانتفاعية، وتضارب المصالح، والقوانين والأوامر التوجيهية. وأشار بعض المتكلمين أيضاً إلى اعتماد تشريعات لإنشاء هيئات جديدة لمكافحة الفساد، أو تعزيز الهيئات القائمة وتوسيع نطاق ولاياتها.

٦- وسلط العديد من المتكلمين الضوء على المبادرات الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة الفساد، ومبادرات الحكومة المفتوحة التي تشمل تدابير واسعة النطاق لمنع الفساد. وتتراوح الاستراتيجيات بين استراتيجيات وطنية شاملة واستراتيجيات خاصة بقطاعات محددة تركز على مسائل من قبيل الحياة البرية، والصناعات الاستخراجية، وإدارة الأموال العمومية. وأشاروا إلى إدراج تقييمات للمخاطر ومؤشرات لقياس التقدم المحرز والأثر، وتدابير للشفافية بغرض تزويد المواطنين بمعلومات عن حالة تنفيذ مختلف البرامج. وفيما يتعلق بالتنسيق والشفافية، أشار أحد المتكلمين إلى فريق عامل لأصحاب مصلحة متعددين، يضم الحكومة والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني، أنشئ لتوحيد جهود تنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته.

٧- وسلط بعض المتكلمين الضوء على ضرورة تسهيل الإبلاغ عن حالات الفساد، وتعزيز ثقافة عدم السكوت عن الخطأ في الإدارات الوزارية ومؤسسات القطاعين العام والخاص وغيرها بهدف تحسين الكشف عن جرائم الفساد. وفي هذا الصدد، أشار بضعة متكلمين تحديداً إلى أنظمة الإفصاح المحمي عن المعلومات، وحماية المبلغين في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الموظفون غير الدائمين. وأشار متكلمون آخرون إلى آليات الإبلاغ لزيادة مشاركة المواطنين في الحياة العمومية. وأبرز بعض المتكلمين أهمية تعميم التدابير المعنية بالنزاهة.

٨- وأشار العديد من المتكلمين إلى تدابير لتعزيز نزاهة الموظفين العموميين، بمن فيهم البرلمانيون وغيرهم من الموظفين العموميين المنتخبين، تتراوح بين مبادرات للتدريب والتثقيف، وإنشاء شبكة للموظفين والمستشارين المعنيين بالنزاهة، ووضع مدونات أخلاقية، واعتماد نُظم

إلكترونية لإقرارات الذمة المالية وتسجيل الأراضي والهوية الوطنية والصيرفة المتنقلة وتسجيل المركبات ورخص القيادة والإيرادات والنفقات والمصالح. وأشار أحد المتكلمين إلى الدور الهام للمسؤولين الرفيحي المستوى ومديري المؤسسات فيما يتعلق بتلك التدابير. وشدد متكلم آخر على أهمية منح هيئات ومبادرات منع الفساد التمويل الكافي، وإيلاء أولوية لمنع الفساد بهدف تفادي اختلاس الموارد العمومية وتبديد مقادير هائلة من الموجودات. وشدد بضعة متكلمين على فائدة تقييمات مخاطر الفساد في الإدارة العمومية، بما في ذلك كشرط مسبق للتحديث الدوري للخطط الخاصة بالنزاهة وغيرها من التدابير.

٩- وأشار عدة متكلمين إلى تدابير تعزيز الإدارة المالية والاشتراء العمومي، بما في ذلك التحقق المسبق للكشف عن تضارب المصالح في مرحلة مبكرة، أو الشفافية في الإنفاق والرقابة، والسجلات المعنية بتحديد هوية الأفراد الذين سبق لهم انتهاك القوانين واللوائح المتعلقة بالاشتراء العمومي واستبعادهم. وأشار أحد المتكلمين إلى الدور الهام الذي تضطلع به مؤسسات مراجعة الحسابات في تحسين الإبلاغ عن استخدام وإدارة الأموال الحكومية.

١٠- وفيما يتعلق بتعزيز النزاهة في مؤسسات إنفاذ القانون وقطاع العدالة، ولا سيما في الجهاز القضائي، أشار بعض المتكلمين إلى خطوات هامة جرى اتخاذها، منها إنشاء نُظم إلكترونية لإدارة القضايا، ووضع مدونات لقواعد السلوك في الجهاز القضائي، ونُظم محددة للإبلاغ عن القضاة المشتبه في فسادهم، ومبادرات بشأن رقابة المواطنين.

١١- وشدد عدة متكلمين على دور القطاع الخاص في منع الفساد وعلى الحاجة إلى تعزيز العمل المنسق. وذكر أحد المتكلمين دعمه لنُظم الإدارة الخاصة بمكافحة الرشوة في القطاع الخاص. وأشار إلى اليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي يوافق ٩ كانون الأول/ديسمبر باعتباره فرصة لإطلاق المبادرات المشتركة وأنشطة التوعية.

١٢- وشدد عدة متكلمين على الحاجة إلى إشراك الجهات صاحبة المصلحة من خارج القطاع العام، مثل منظمات المجتمع المدني والشباب ووسائل الإعلام، في المجموعة الواسعة من المبادرات والآليات اللازمة لتنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، وأوضح أن تلك الجهات قد شاركت، على سبيل المثال، في آليات الرقابة والأفرقة العاملة. ووصف بضعة متكلمين الإصلاحات المنفذة والخطوات المتخذة لتعزيز الوصول إلى المعلومات، وذلك مثلاً من خلال اعتماد قوانين محددة بشأن الوصول إلى المعلومات وبوابات الشفافية على الإنترنت.

١٣- وشدد عدة متكلمين على أهمية التثقيف على جميع المستويات لمنع الفساد، ووصفوا الجهود المبذولة لإعداد مواد لمختلف الفئات العمرية، من الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة إلى طلاب الجامعات، وإدراج تلك المناهج التعليمية في نظام التعليم.

١٤- وسلط بعض المتكلمين الضوء أيضاً على تنفيذ حملات إذكاء الوعي والتوعية العامة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل أخرى مختلفة، وأشاروا إلى استخدام وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع الفساد، بما في ذلك تطبيقات الهواتف المحمولة والوسم الجغرافي.

١٥- وأشار بضعة متكلمين إلى الترابط مع التنمية المستدامة والإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

١٦- وأشار عدة متكلمين إلى دور آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأهميتها في مساعدة الدول الأطراف في تحديد التوصيات ومجالات الأولوية والممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية. ووجه العديد من المتكلمين الشكر للمكتب على ما قدمه من مساعدة تقنية، ووصفوا مشاريع وأنشطة يجري تنفيذها بدعم منه. وسلطوا الضوء أيضاً على فائدة الدعم المقدم من منظمات أخرى، مثل البنك الدولي، وأعربوا عن تقديرهم للتعاون والمساعدة والتعلم من الأقران على الصعيد الإقليمي والثنائي. وشدد عدة متكلمين على أهمية مواصلة تقديم المساعدة التقنية وتوفير ما يكفي من الموارد المالية. ووجهت متكلمة الانتباه بوجه خاص إلى أن الغالبية العظمى من الدول الأطراف قد تلقت العديد من التوصيات بشأن تنفيذ الفصل الثاني، وأنه من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وشددت على الدور الهام الذي يضطلع به المؤتمر في توجيه الانتباه إلى الفصل الثاني بحيث يمكن منع وقوع الفساد في المقام الأول.

١٧- وأفاد ممثل تحالف المنظمات غير الحكومية المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية بدعمه المستمر لإشراك المجتمع المدني في الإعداد لجهود مكافحة الفساد ورصدها، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب ذات الصلة بحقوق الإنسان واحترام حقوق المرأة والطفل. وشجع ممثل المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد على مواصلة إشراك المجتمع المدني، وشدد على دور البرلمانين في تعزيز أفضل الممارسات والسياسات الوقائية، ورحب بساموا باعتبارها أحدث عضو في المنظمة. وشجبت ممثلة منظمة الشفافية الدولية احتجاج واستبعاد صحفي من الإمارات العربية المتحدة، كانت قد وجهت إليه الدعوة لحضور المؤتمر. وسلطت الضوء على الدور الحاسم الذي يضطلع به الصحفيون في زيادة الوعي العام، وأشارت إلى ضرورة دعم عملهم، واقترحت إدراج حماية الصحفيين على جدول أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأشارت أيضاً إلى تقريرين بشأن الملكية الانتفاعية، والنهج إزاء الفساد المراعي للمنظور الجنساني.